فهو كبيرة واختاره بن عبد السلام ولا يخفى ما فيه من الابهام الغير المفيد للتعريف والاعلام مع انهم بصدد التعريف والافهام تدبر اذا كنت ذو العلم وقال في الكفاية والحق انها اي الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما فكل معصية اضيفت الى ما فوقها فهي صغيرة وان اضيفت الى ما فوقها فهي دونها فهي كبيرة انتهى ما ذكره في الكفاية يعني صغيرة الذنوب وكبيرها بالنسبة الى ما فوقها والى ما دونها فاكبر الكبائر الشرك واصغر الصغائر حديث النفس وبينهما وسائط يصدق عليها الامران مثل الزنا اذا نسب الى امه فوق وهو الشرك يكون صغيرة فاذا اضيف الى اللواط فهي كبيرة وهكذا اضرب وقال العيني والزيلعي اذا ما قال صاحب الكفاية الا وجه ويرد عليه انه مخالف لقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم فانه اي هذه الآية افادة وجود كبائر ووجود صغائر فاذا كانت كلها كبائر فما الذي يكفر وان كانت كلها صغائر فما الكبائر التي تجتنب عنها فان قيل في الجواب عنه المراد بالكبائر فيها اي في هذه الآية جزئيات الكفر كما قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد قلت لا يصح هذا لانه يلزم عليه اي على ما قاله التفتازاني انه اذا اجتنب انواع الكفر كفر عنه ما عداها فيلزم عليه ان المؤمن يغفر عنه القتل والزنا باجتناب الكفر ولا قائل به ويمكن ان يجاب عنه بان الخطاب بالآية للكفرة لا للمؤمنين فيكون المعنى ان الكافر يكفر عنه القتل والزنا اللذين ارتكبهما اذا كفر لان المسلم باجتناب الكفر يكفر عنه القتل والزنا اللذين ارتكبهما فحال العلامة حتى يرد عليه ما قاله وما ذا بعد الحق الا الضلال تدبر فانه بالقبول حقيق وفي الفرع دقيق ووقع في العناية نقل عن بعضهم الكبيرة ما كان حراما لعينه انتهى كلام العناية ويرد عليه كثير مما حرم لغيره كبيت المؤنث فانه حرام لصيانة تعرض المسلم والفرار عن الزحف فانه حرام لكسر شوكة المسلمين والزنى فانه حرام لصيانة الانساب وشرب الخمر فانه حرام لصيانة العقول التي بها شرف الانسان وقيل الكبيرة ما ثبت حرمته بنص القرآن كذا في فتح القدير ويرد عليه خروج كثير منها اي من الكبائر صفة كثيرة ثبت المنع صفة بعد صفة كثيرة بتقدير منه بالسنة متعلق بثبت ونقل عن جواهر الزاهدي انها اي الكبيرة ما كانت حراما محضا مسمى في الشرع الشريف فاحشة كاللواطة او يشرع عليه عقوبة محضة في الدنيا بالحدود والوعيد بالنار في الآخرة انتهى ما نقل من جواهر زاده وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية ان الاصح ان الكبيرة ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى وهتك الدين وهو اولى بهذا التعريف منقول عن عامة الائمة الحلواني وما وقع من بيان الصغائر والكبائر وبيان معدودهما على اختلاف فيه شرع في بيان حد العدالة على وعد في الخطبة فقال واما العدالة فهي في التحرير العدالة ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض تعقله على تقبل الغير ولا يقتضي القسمة والانقسامة في محل اقتضاء او لياء باب البحث في الكيفية مذكور في المطولات تحمل صاحبها على ملازمة التقوى وفي بعض النسخ على ملازمة التقوى والمروة وسيأتي ذكر تفريع هذا الكلام تعريفا وان شرطا اي شرط العدالة ادناها الاجتناب للشرط للتأويل بالشرط او الاصرار على الصغائر وترك ما يخل بالمروة انتهى ما ذكره في التحرير وقال ابن الهمام السيوطي في فتح القدير

Copyright © King Saud University